مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٣٢

الجمعة، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد تيلرسون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إثيوبيا	السيد غيبيهو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد ديلا فيدوفا
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد نديايي
	السويد	السيدة سودر
	الصين	السيد وانغ يي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عبد الرحمانوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونسون
	اليابان	السيد كيشيدا

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2017/337)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2017/337)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حاراً بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم يؤكد أهمية الموضوع الذي سنناقشه اليوم.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد يون بيونغ -سي، وزير خارجية جمهورية كوريا .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/150، التي تتضمن مذكرة من رئيس مجلس الأمن.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/337، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الولايات المتحدة وأن أشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

إن الحالة في شبه الجزيرة الكورية هي إحدى أقدم القضايا المطروحة على الأمم المتحدة وأكثرها خطورة. وقد اتخذ مجلس الأمن أول قرار له بشأن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ١٩٩٣ (القرار ٨٢٥ (١٩٩٣))، عندما حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عدم الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبعد ٢٤ عاما، وعلى الرغم من الجهود المكثفة، لا يزال التحدي قائما دون حل.

وردا على تسارع الأنشطة النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اتخذ مجلس الأمن قرارين بتطبيق جزاءات (القراران ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦)) واجتمع ١١ مرة في مشاورات طارئة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وخلال تلك الفترة، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتين نوويتين ونفذت أكثر من ٣٠ عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، وقامت بأنشطة أخرى مختلفة ذات صلة برامجها النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية. وشملت عمليات الإطلاق، التي نُفذت بواسطة استخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، تجارب للقذائف القصيرة والمتوسطة وفوق المتوسطة المدى وتجارب للقذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات، فضلا عن وضع ساتل في المدار.

وتشكل التجارب وعمليات الإطلاق هذه انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن.

إن عدم التنسيق والإخطار المسبق بهذه العمليات للإطلاق، بخلاف الإطلاق الفضائي في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، يتعارض مع النظم والمعايير التي اعتمدتها المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الطيران المدني الدولي. ومنعت الطائرات والسفن من تخطيط طرقها من أجل توجيهها بعيدا عن تلك الأنشطة الخطرة. ومنعت الدول المجاورة من إعلان مناطق خطرة أو مقيدة أو محظورة في مناطق مسؤوليتها.

ولا تزال الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على الوصول إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتحقق من مركز برنامجها النووي. وتواصل الوكالة رصد التطورات عن طريق الصور المرسلة من السواتل ورصدت ”توقيعات“ متسقة مع تشغيل مفاعل لإنتاج البلوتونيوم وأبلغت عن منشأة للتخصيب بالطرد المركزي. وأظهر تحليل صور السواتل التجارية أيضا استمرار النشاط في موقع التجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يعتقد أنه يحتفظ به في حالة استعداد لإجراء تفجيرات نووية تجريبية إضافية.

وشددت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل متزايد على أهمية الردع النووي في مذهبها العسكري. وفي المؤتمر السابع للحزب العمال الكوري، المعقود في آذار/مارس ٢٠١٦، وصف زعيم البلد، السيد كيم جونغ أون، البلد بأنه دولة حائزة للأسلحة النووية متحلية بالمسؤولية. وقبل وقت قصير، وفي بيان موجه إلى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ذكرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع تأكيد دعمها لنزع السلاح النووي الشامل والكامل، أن ”التحول إلى التسلح النووي هو سياسة دولتنا“ (انظر A/CN.10/PV.363).

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجارب نووية في هذا القرن. وعلينا أن نفترض أنه، مع كل تجربة أو عملية إطلاق، تستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إحراز تقدم تكنولوجي في سعيها لامتلاك قدرات نووية عسكرية.

إنني أدين بأشد العبارات انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متابعة برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية، في تحد لمطالب مجلس الأمن المتكررة بوقف تلك الأنشطة، التي تهدد بزعزعة الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي وتؤدي بشكل خطير إلى تقويض الجهود الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار.

وأشعر بالانزعاج من خطر التصعيد العسكري في المنطقة، بما في ذلك عن طريق سوء التقدير أو سوء الفهم. ويساورني القلق بوجه خاص من احتمال أن تسفر جهود مواجهة أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المزعزعة للاستقرار أيضا عن زيادة المنافسة على الأسلحة والتوترات والمزيد من عرقلة قدرة المجتمع الدولي على الحفاظ على الوحدة والتوصل إلى حل سلمي.

وتقع المسؤولية على عاتق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الامتثال لالتزاماتها الدولية. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يضاعف جهوده لإدارة التوترات وتخفيف حدتها.

ويمكن أن يكون خطيرا عدم وجود قنوات اتصال مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيكون للنزاع المسلح في منطقة شمال شرق آسيا، وهي موطن خمس سكان العالم والناتج المحلي الإجمالي، تداعيات عالمية.

إننا بحاجة إلى تجنب سوء التقدير وسوء الفهم. وعلينا أن نتصرف الآن لمنع نشوب النزاع وتحقيق السلام المستدام. وذلك يعني امتناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجراء المزيد من التجارب، والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستكشاف استئناف الحوار. كما يعني إعادة فتح وتعزيز قنوات الاتصال، لا سيما العسكرية، للحد من مخاطر سوء التقدير أو سوء الفهم. وهو يعني تنفيذ جميع الدول الأعضاء لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد أحطت علما بالتزام مجلس الأمن بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة؛ وبجهود أعضاء المجلس، فضلا عن الدول الأخرى، لتيسير إيجاد حل سلمي وشامل

عن طريق الحوار؛ وبالأهمية التي أولاها المجلس للعمل على تخفيف حدة التوترات. وللمجلس أدوات هامة تحت تصرفه، من الجزاءات المحددة الأهداف إلى قنوات الاتصال. وبصفتي الأمين العام، فإنني ملتزم بالسعي إلى إيجاد حلول سلمية وسياسية. إنني على استعداد للمساعدة بأي طريقة ممكنة، ولكنني أود أن أرحب بالتوجيه والمساعدة من مجلس الأمن في هذا الصدد.

وأشيد بتفهم المجلس لأهمية الضرورات الإنسانية الناجمة عن الحالة السياسية. وفي ٢١ آذار/مارس، أصدرنا أحدث وثيقة لاحتياجات وأولويات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولهذا العام، تدعو ١٣ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التبرع بمبلغ ١١٤ مليون دولار لتلبية الاحتياجات العاجلة لـ ١٣ مليون من الأشخاص المعرضين للخطر بشكل خاص – وهم نصف سكان البلد. إن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحاجة إلى سخائنا ومساعدتنا.

إنني أدعو أيضا سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الانخراط مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع المجتمع الدولي بغية معالجة الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان وتحسين الأحوال المعيشية لسكانها. ولذلك أرحب بالزيارة التي يقوم بها الأسبوع المقبل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما ناقشنا في هذه القاعة في ١٨ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7926)، فإن تحسين حالة حقوق الإنسان لن يحمي أسباب المعيشة وكرامة الناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، بل يعزز أيضا الأمن والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة وخارجها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على منح أولويتنا الجماعية لمنع نشوب النزاع. ويجب أن نظل ملتزمين بمواصلة المسارات السلمية والدبلوماسية نحو تحقيق شبه الجزيرة الكورية السلمية والخالية من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

وأشعر بالامتنان على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

ووفقا للقرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، فإن الهدف المعلن للمجلس هو تخلي كوريا الشمالية عن برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وعلى مدى الأعوام الـ ٢٠ الماضية، فشلت الجهود الدبلوماسية المبذولة بحسن نية لوقف تلك البرامج. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي للجميع في شمال شرق آسيا إلا بتفكيك هذه البرامج.

ومع كل تفجير متعاقب واختبار للقذائف، فإن كوريا الشمالية تدفع شمال شرق آسيا والعالم نحو الاقتراب من عدم الاستقرار والنزاع الواسع. وخطر الهجوم النووي لكوريا الشمالية على سول أو طوكيو خطر حقيقي. ومن المرجح أنه ليس سوى مسألة وقت قبل أن تطور كوريا الشمالية القدرات التي تمكنها من توجيه ضربة إلى البر الرئيسي للولايات المتحدة. وفي الواقع، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ادعت مرارا وتكرارا أنها تعتزم توجيه مثل هذه الضربة. ونظرا لذلك الخطاب، لا يمكن للولايات المتحدة أن نقف مكتوفي الأيدي، ولا لأعضاء المجلس الآخرين الذين تقع بلدان في مرمى قذائف كوريا الشمالية.

وبعد أن أظهرت كوريا الشمالية لسنوات نمطا للسلوك يتحدى القرارات المتعددة لمجلس الأمن، بما في ذلك القراران ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) ويؤدي إلى تقويض

التقدم العالمي المحرز بشأن منع انتشار الأسلحة النووية، فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن كوريا الشمالية ستغير سلوكها بموجب الإطار الحالي للجزاءات المتعددة الأطراف. ولفترة طويلة، ظل المجتمع الدولي يتعامل برد الفعل في مواجهة كوريا الشمالية. ويجب أن تنتهي تلك الأيام. فقد يؤدي عدم التصرف الآن بشأن المسألة الأمنية الأكثر إلحاحا في العالم إلى عواقب كارثية. وقلنا هذا من قبل، ويجدر تكراره: إن سياسة الصبر الاستراتيجي قد انتهت. ولن يعني المزيد من الصبر سوى قبول كوريا الشمالية النووية. وكلما أضعنا وقتنا، كلما أسرعنا باستنفاده.

وفي ضوء هذا التهديد المتزايد، حان الوقت لنا جميعا لنمارس ضغطا جديدا على كوريا الشمالية لكي تتخلى عن مسارها الخطير. وأناشد المجلس اتخاذ إجراء قبل أن تفعل كوريا الشمالية ذلك. ويجب أن نعمل معا على اتخاذ نهج جديد وفرض المزيد من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على نظام كوريا الشمالية. إن الحملة الجديدة التي تشرع فيها الولايات المتحدة تحركها اعتبارات الأمن الوطني الخاص بناء وتلقى الترحيب من العديد من الدول التي تشعر بالقلق على أمنها وتشكك في السبب وراء مطالبة كوريا الشمالية بالحصول على قدرات نووية هي ليست بحاجة إليها.

إن هدفنا ليس تغيير النظام، ولا نرغب في تهديد شعب كوريا الشمالية أو زعزعة الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وعلى مر السنين، قمنا بسحب الأسلحة النووية الخاصة بنا من كوريا الجنوبية وقدمنا المعونة في كوريا الشمالية كدليل على اعتزامنا تهدئة الحالة وتطبيع العلاقات. ومنذ عام ١٩٩٥، قدمت الولايات المتحدة مبلغا يزيد عن ١,٣بلايين دولار في شكل معونة إلى كوريا الشمالية. ونتطلع إلى استئناف تقديم مساهماتنا حالما تبدأ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفكيك برامجها للأسلحة النووية وتكنولوجيا القذائف.

وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من أجل مصلحتها الخاصة، تفكيك برنامجها للقذائف النووية إذا أرادت تحقيق الأمن والتنمية الاقتصادية والاعتراف الدولي الذي تسعى له.

يجب أن تفهم كوريا الشمالية أن الاحترام لن يتبع أبدا التهور. ويجب على كوريا الشمالية أن تتخذ خطوات ملموسة للحد من التهديد الذي تشكله برامج أسلحتها غير المشروعة للولايات المتحدة وحلفائها قبل أن نتمكن حتى من النظر في إجراء محادثات.

وأقترح أن تتخذ جميع الدول الإجراءات الثلاثة التالية ابتداء من اليوم.

أولا، ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعتها فيما يتعلق بكوريا الشمالية. وهذا يشمل جميع التدابير اللازمة بموجب القرارين ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦). فالدول التي لم تنفذ تلك القرارات تنفيذا تاما تضعف تماما الثقة في هذه الهيئة.

ثانيا، ندعو البلدان إلى تجميد أو تخفيض العلاقات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية. فكوريا الشمالية تستغل امتيازاتها الدبلوماسية لتمويل برامجها غير المشروعة لتكنولوجيا القذائف النووية، ومن شأن تقييد أنشطتها الدبلوماسية أن يوقف تدفق الموارد اللازمة. إن العلاقات الطبيعية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في ضوء الإجراءات الكورية الأخيرة، ببساطة، غير مقبولة.

ثالثا، يجب علينا زيادة العزلة المالية لكوريا الشمالية. فيجب علينا فرض جزاءات جديدة على كيانات وأفراد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يقدمون الدعم لبرامج أسلحتها وقذائفها والتشديد في الجزاءات القائمة بالفعل. كما تفضل الولايات المتحدة أن تتحمل البلدان والشعوب

المعنية المسؤولية عن ثغراتها وتصحح سلوكها بنفسها، غير أننا لن نتردد في معاقبة كيانات وأفراد البلدان الأخرى الذين يقدمون الدعم لأنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة.

ويجب أن نمارس الحد الأقصى من الضغط الاقتصادي على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقطع العلاقات التجارية المباشرة التي تمول برنامج قذائفها النووية. وأدعو المجتمع الدولي إلى وقف تدفق العمال الضيوف من كوريا الشمالية وإلى فرض حظر على واردات كوريا الشمالية، ولا سيما الفحم.

ويجب علينا جميعا القيام بدورنا غير أن الصين، التي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من تجارة كوريا الشمالية، تملك تأثيرا اقتصاديا فريدا على بيونغ يانغ، ولذلك فإن دورها فريد ويكتسي أهمية خاصة. وقد عقدت الولايات المتحدة والصين محادثات مثمرة جدا بشأن هذه المسألة، ونتطلع إلى المزيد من الإجراءات التي تعزز ما اضطلعت به الصين بالفعل.

وأخيرا، كما قلنا من قبل، فإن جميع الخيارات المتاحة للتصدي للاستفزازات المقبلة يجب أن تظل مطروحة. فسيتم دعم وسائل الضغط الدبلوماسية والمالية بالاستعداد لمواجهة عدوان كوريا الشمالية بالعمل العسكري، إذا لزم الأمر. إننا نفضل كثيرا اللجوء إلى حل تفاوضي لهذه المشكلة، غير أننا ملتزمون بالدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا ضد عدوان كوريا الشمالية.

ستنفذ حملة الضغط هذه بسرعة وستكون مؤلمة لمصالح كوريا الشمالية. إنني أدرك أن بعض الدول، التي ظلت تربطها علاقات إيجابية إجمالا مع كوريا الشمالية في بعض النواحي، قد لا تكون ميالة إلى تنفيذ تدابير الضغط على كوريا الشمالية. غير أن الآثار الكارثية لضربة نووية من قبل كوريا الشمالية تفوق أية فوائد اقتصادية. ويجب أن نكون مستعدين لمواجهة الحقائق الصعبة ولاتخاذ خيارات صعبة الآن لمنع نتائج كارثية في المستقبل. فبقاء الأمور على حالها لم يعد خيارا.

ويوجد بعد أخلاقي كذلك لهذه المشكلة. فيجب أن تكون البلدان قد علمت الآن أن مساعدة نظام كوريا الشمالية يعني تمكين القسوة والمعاناة. إن كوريا الشمالية تضخ بلايين الدولارات في برنامج نووي لا تحتاجه بينما يتضور شعبها جوعا. وحيازة النظام للأسلحة النووية لا يخدم أمنه الوطني أو رفاه شعب محاصر بالاستبداد. إنني أطلب من المجتمع الدولي مساعدتنا في الحفاظ على الأمن وحماية الكرامة الإنسانية.

لقد نظرت، في إحدى أولى رحلاتي بصفتي وزيرا للخارجية الأمريكية، عبر المنطقة المتروعة السلاح إلى أراضي كوريا الشمالية المسكونة. في الجانب الآخر من الحدود توجد أمة محزونة، تجمدت في الزمان. وعلى الرغم من أن العالم يرى مباني بيونغ يانغ اللامعة، فإن آفة الاضطهاد والتجويع قد اجتاحت هذه الأرض لأكثر من ٦٠ سنة.

غير أن الولايات المتحدة ،على الرغم من أن الحالة الراهنة في ذلك البلد قاتمة، تؤمن بأن هناك مستقبلا واعدا في انتظار كوريا الشمالية. وسيتم أخذ الخطوات الأولى صوب مستقبل أكثر أملا على نحو أسرع في حال انضمت إلينا الجهات المعنية الأخرى في المنطقة والمجتمع العالمي.

وقد ظلت كوريا الشمالية تملي شروط مسارها الخطير على مدى سنوات. وقد حان الوقت لكي نقوم باستعادة السيطرة على الوضع. إننا نطلب من أعضاء المجلس وجميع الشركاء الآخرين تنفيذ استراتيجية جديدة لنزع سلاح كوريا الشمالية النووي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيد كيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لكم،سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن نزع سلاح كوريا الشمالية النووي. وأشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

لقد بلغ التهديد الذي يشكله تطوير كوريا الشمالية للأسلحة النووية والقذائف التسيارية مستوى جديدا. فقد أجرت تجربتين نوويتين و ٣٠ تجربة، على الأقل، لإطلاق القذائف التسيارية، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وهذا التهديد ليس مجرد افتراض. إنه حقيقي جدا بالنسبة للمواطنين العاديين. ففي ٦ آذار/مارس، أطلقت كوريا الشمالية أربع قذائف تسيارية، سقطت ثلاث منها داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. ولم يكن هناك إشعار مسبق، وكان من الممكن أن تكون لعمليات الإطلاق المتهورة هذه عواقب كارثية على قوارب الصيد والسفن البحرية والطائرات البريئة.

إن عمليات الإطلاق هذه استفزاز متعمد، كما يتضح من تقارير وسائط الإعلام الكورية الشمالية التي تفيد بمشاركة وحدات كورية شمالية مسؤولة عن ضرب قواعد الولايات المتحدة في اليابان في الحالات الطارئة. ولذلك فإن تعزيز بلدان المنطقة لنظم الردع لديها يزداد أهمية من أجل ضمان السلم والأمن الدوليين.

والآن هو الوقت المناسب للتذكير بالتعهدات التي قطعتها كوريا الشمالية في الماضي بشأن نزع سلاحها النووي. ففي عام ٢٠٠٥، أعادت كوريا الشمالية، مع الصين واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، في بيان مشترك للمحادثات السداسية ”التأكيد بالإجماع على أن الهدف من المحادثات السداسية هو نزع السلاح النووي بصورة يمكن التحقق منها بالوسائل السلمية“.

وتتوقع جميع الأطراف من كوريا الشمالية أن تظل ملتزمة بهذا الموقف.

ولا شك في أن الحوار ضروري لتحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية سلميا. ولكن من الواضح أنه في الحالة الراهنة، التي لا تزال كوريا الشمالية تواصل فيها تعزيز برامجها النووية وبرامج قذائفها التسيارية، لا يمكن إجراء حوار هادف. ويجب على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة قوية مفادها أن للاستفزاز كلفة عالية وأنه ليس هناك مستقبل مشرق ينتظر كوريا الشمالية بدون نزع سلاحها النووي، لكي يرغم كوريا الشمالية على الجلوس على طاولة المفاوضات.

ومن هذا المنطلق، تدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى زيادة الضغط على كوريا الشمالية عن طريق التنفيذ الصارم والدقيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد ظلت اليابان تنفذ تدابير إضافية ضد كوريا الشمالية تتجاوز التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ترمي إلى وضع قيود صارمة على تدفق الأشخاص والسلع والأموال، بما في ذلك فرض حظر تام على الصادرات والواردات.

وأسهمت اليابان بشكل فعال أيضاً في بناء قدرات بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز فعالية قرارات مجلس الأمن. وينبغي ألا تسمح أي دولة لنفسها بأن تصبح ثغرة في نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واليابان تهيب بكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تقدم بعد تقارير التنفيذ الوطني إلى لجان الجزاءات المعنية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على نحو ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن، أن تفعل ذلك. وأي استفزازات أخرى، بما في ذلك التجارب النووية، ينبغي التصدي لها في الحال بقرارات أكثر صرامة للمجلس.

لقد رفضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلهجة متحدية قرارات مجلس الأمن واعتبرتها غير قانونية ورفضت التقيد بالالتزامات التي تضمنتها. ولذلك عواقب إنسانية فعلية. فسعي النظام إلى امتلاك الأسلحة النووية واستحداث القذائف التسيارية يأتي على حساب رفاه الشعب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واحتياجاته الأساسية. ويشمل ذلك المختطفين الدوليين. ففي الماضي، تسلل عملاء جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية إلى اليابان واختطفوا عدداً من المواطنين اليابانيين، بينهم فتاة لا يتجاوز عمرها ١٣ سنة. وقد سرقوا مستقبل المختطفين وشتتوا شمل أسرهم. واليابان تولي أهمية قصوى لقضية الاختطاف هذه التي تقوض سيادتها وتثير المخاوف على حياة مواطنينا. ولا يقتصر ضحايا الاختطاف على المواطنين اليابانيين. فهي قضية عالمية تواجه المجتمع الدولي وتمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية. واليابان إذ تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن هذه المسألة، فإنها تلتمس دعم المجتمع الدولي وتفهمه.

وللأسف، فإن احتمال قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمزيد من الاستفزازات لا يزال كبيراً. وعلى المجلس أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن هذه الأعمال لن تؤدي إلا إلى استجابات أكثر صرامة من جانب المجتمع الدولي. واليابان تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على إظهار جديتها، فضلاً عن اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي. وتتطلع اليابان إلى مواصلة العمل عن كثب مع جميع زملائنا هنا اليوم بشأن هذه المسألة.

السيد نديايي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم إلى عقد مناقشة اليوم بشأن المسألة المهمة المتمثلة في عدم الانتشار النووي. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي تثري إحاطته الإعلامية مناقشتنا وتسمح لنا بتوضيح جهودنا.

إن مسألة عدم الانتشار النووي هي إحدى أولويات العالم، كما يتضح من القرار ١ (١)، وهو أول قرار اتخذته الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦. وكان الهدف من ذلك القرار القضاء على كافة الأسلحة النووية. ولما كان بلدي مقتنعاً بالمخاطر التي تشكلها هذه الأسلحة على بقاء الجنس البشري، فإنه يؤيد القضاء التام على الأنشطة النووية العسكرية وليس مجرد تخفيضها. فالقضاء التام على تلك الأنشطة هو السبيل الوحيد لإنقاذ العالم من الدمار الذي قد ينجم عن استخدام الأسلحة النووية. وهذا وحده ما يمكن أن يكفل بقاء عالمنا ومستقبل الأجيال الحالية والمقبلة، بالسماح لهم بالعيش دون خوف من تفجير القنابل الذرية وفي عالم متحرر من أهوال الكوارث النووية.

وبالإضافة إلى هذه التهديدات المحددة بوضوح، هناك أيضاً خطر متزايد للانتشار من قبل جهات فاعلة من غير الدول، بسبب تزايد الهجمات الإرهابية والمخاطر الجديدة الناشئة عن الاستخدام الطائش للتقدم السريع في مجالات العلم والتكنولوجيا والتجارة الدولية. وفي ضوء هذه التحديات، شجب بلدي بقوة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وعمليات إطلاق القذائف التسيارية الأخرى، التي تشكل جميعها انتهاكات خطيرة للالتزامات الدولية للبلد، وفقاً للقرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦). وهذه الأعمال مثال واضح على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمضي قدماً في برنامجها النووي وبرنامج القذائف التسيارية، وأنها عاقدة العزم على زيادة قوتها النووية. وهذا لا يشكل خطراً على السكان الذين يعيشون في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة فحسب، بل هو أيضاً انتهاك خطير لنظام عدم الانتشار. ولذلك، فإن السنغال تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى احترام التزاماتها وتعهداتها الدولية.

وفي عام ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قرارين – القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، في ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، و ٢٣٢١ (٢٠١٦)، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦– ما عزز إلى حد كبير من الجزاءات السابقة على بيونغ يانغ. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن هذه التدابير، إلى جانب الجزاءات الأحادية التي فرضتها بعض البلدان، لم تفلح في تشجيع البلد

على التخلي عن طموحاته النووية العسكرية. وحقيقة الأمر أن أياً من هذه الجزاءات لم يمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من مواصلة توسيع قدراتها النووية تدريجياً وزيادة ترسانتها من القذائف التسيارية، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ومطالباته المتكررة. والسنغال صدقت على الصكوك الرئيسية التي يقوم على أساسها نظام عدم الانتشار والأمن النووي. كما أنها تحترم التزامات الدول بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يحتفل اليوم بالذكرى السنوية الثالثة عشرة له.

كما أن السنغال قدمت تقريرها بشأن تنفيذ أحكام القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦). وبلدي بصدد الانتهاء من إعداد تقريره بشأن القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، بغية تقديمه إلى رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

ومن الأهمية بمكان أن نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام التزاماتها. ومرة أخرى، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتقدم بخالص الشكر لكم، سيدي، على التزامكم وبلدكم، من خلال الحوار والدبلوماسية، بالسعي إلى حلول سياسية تفاوضية للأزمات التي تعوق عمليات العالم. ورئيس بلادي يشيد بجهودكم والتزامكم بتحقيق ذلك التوافق في الآراء غير المسبوق المطلوب لوضع حد للتهديدات الخطيرة التي تشكلها تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد وانغ يي (الصين) (تكلم بالصينية): إن استمرار تصاعد التوترات في شبه الجزيرة الكورية في الآونة الأخيرة يسبب قلقاً واسع النطاق في المجتمع الدولي. وما لم يتم السيطرة على التوترات في شبه الجزيرة، وخاصة في حالة الأحداث غير المتوقعة، هناك احتمال كبير لأن تتخذ الحالة منعطفاً جذرياً للأسوأ وأن تخرج عن نطاق السيطرة. وليس ثمة نقص في مثل هذه الدروس المؤلمة في التاريخ؛ ولا بد لنا أن نبقى في حالة تأهب قصوى.

وعليه، ترى الصين أن اجتماع مجلس الأمن اليوم كان ضرورياً. ونشكر الأمين العام غوتيريش على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس. ونأمل أن تتمكن الأطراف من التوصل إلى توافق في الآراء من أجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما يؤدي إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز محادثات السلام وإعادة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية إلى المسار المفضي للتوصل إلى حل تفاوضي.

وبالنسبة إلى المسألة النووية في شبه الجزيرة، فإن موقف الصين واضح: مهما تطورت الحالة، يجب أن نتقيد بالمسارين الأساسيين التاليين.

أولاً، يجب أن نظل ملتزمين بهدف نزع السلاح النووي الذي يشكل الشرط الأساسي المسبق اللازم لإحلال السلام والاستقرار في شبه الجزيرة لأمد بعيد، بغية الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ومهما جرى، ينبغي ألاّ نحيد أبدا عن التزامنا بتحقيق هذا الهدف. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن موقف الصين المعارض لقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجراء البحوث المتعلقة بالأسلحة النووية وتطويرها وحيازتها ما زال ثابتا دون تغيير. ونحن ملتزمون بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التزاما ثابتا. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف أنشطتها حول التطوير النووي والصاروخي، والعودة إلى التزامها بنزع السلاح النووي، والوفاء بتعهداتها تجاه نزع السلاح النووي. وفي الوقت نفسه، ندعو أيضا الأطراف المعنية الأخرى إلى إظهار الحكمة السياسية، واتخاذ الخطوات السياسية، والعمل معا بطريقة بناءة لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة.

ثانيا، يجب أن نظل ملتزمين بسلوك طريق حل المسائل من خلال الحوار والمفاوضات. فاستخدام القوة لا يحل الخلافات ولا يؤدي سوى إلى كوارث أكبر. كما أن الحوار والمفاوضات

يمثلان كحل وحيد الخيار الرشيد لجميع الأطراف. وقد أظهرت تجربتنا الماضية في ما يتعلق بحل المسألة النووية في شبه الجزيرة أنه كلما كان هناك حوار ومفاوضات، كان يتم الحفاظ على الاستقرار الأساسي في شبه الجزيرة وتؤتي الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح النووي ثمارها. وخلال فترة خمس سنوات من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٧، عندما دخلت الأطراف في حوار ومفاوضات، اعتُمدت ثلاث وثائق مشتركة. وعلى وجه الخصوص، البيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ حدد خارطة الطريق كي تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع البرامج النووية وتحقيق السلام في شبه الجزيرة. وحتى في يومنا هذا، فإن البيان المشترك لا يزال يحمل مغزى إيجابيا كبيرا، وقد أعيد التأكيد عليه والاعتراف به في جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونظراً لأن الحوار والمفاوضات توقفا في عام ٢٠٠٨، فإن الحالة في شبه الجزيرة خرجت تدريجيا عن نطاق السيطرة. وأقدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تسريع عمليتها لتطوير القذائف النووية، وأجرت أربع تجارب نووية، وأطلقت عشرات القذائف. لذلك، نأمل من جميع الأطراف أن تبذل مزيدا من الجهود سعيا لتحقيق تسوية سياسية من خلال الحوار والمشاورات، كما تنص عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والصين ليست جهة تنسيق معنية بحل المشكلة في شبه الجزيرة. فمفتاح حل المسألة النووية في شبه الجزيرة ليس بيد الصين. ولكن، وكبلد مجاور لشبه الجزيرة الكورية له موقف مسؤول تجاه تحقيق السلام والاستقرار هناك وفي المنطقة، فإن الصين بذلت جهودا دؤوبة وأدت دوراً فريداً في تعزيز حل تفاوضي للمسألة على مر السنين. ومن خلال جهود الصين ودعم جميع الأطراف، تم توسيع نطاق المحادثات الثلاثية حول المسألة النووية في شبه الجزيرة لتشمل ستة أطراف.

وفي ظل الظروف الحالية، تبقى الصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف بغية المساهمة من جديد في حل المسألة النووية في شبه الجزيرة. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة، قدّمت الصين اقتراحا يقضي بالتعليق الثنائي، يستند إلى نهج المسارين، وهو نهج اقترحناه في وقت سابق. فنهج المسارين يهدف إلى تشجيع إحراز تقدم مواز في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة، وإنشاء آلية لتحقيق السلام في شبه الجزيرة بطريقة متزامنة ومتبادلة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق كلا الهدفين معا. واقتراح التعليق الثنائي الذي يدعو إلى تعليق الأنشطة النووية والأنشطة المتعلقة بالقذائف، وتعليق المناورات العسكرية التي تجريها الولايات المتحدة وجمهورية كوريا على نطاق واسع، يسعى لإعادة الجانبين إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي الشروع في الخطوة الأولى من هذا النهج.

والاقتراحات التي تقدمت بها الصين راعت الأهداف في الأجلين القريب والبعيد مع جعل الواحد منها يكمّل الآخر. وفي حين أنها مصمَّمة لتلبية أشد الاهتمامات إلحاحا لدى الطرفين، فهي تمهد الطريق أيضا نحو نزع السلاح النووي. وهي تتفق مع أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمصالح الأساسية لجميع الأطراف، بما في ذلك مصالح الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه الاقتراحات موضوعية، ونزيهة، ومعقولة، وعملية، وهي تحظى بالتفهم والدعم من عدد متزايد من البلدان. وبطبيعة الحال، نحن نعلم أيضا أن ثمة بلدانا قد لا يزال لديها بعض الشكوك.

وأود أن أشير إلى أن المهمة الأكثر إلحاحا الآن تتمثل في توقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تطوير الأسلحة والقذائف النووية. وبغية تحقيق هذا الهدف، من الضروري أن نطرح جانبا النقاش حول مَن ينبغي أن يتخذ الخطوة الأولى، ونتوقف عن الكلام عمّن هو على صواب وعمّن هو على خطأ. بدلاً من ذلك، ينبغي أن نبدأ من الأمور التي هي سهلة المنال ونزيل نقاط الخلاف الحادة بغية تحقيق السلام في شبه

الجزيرة، وتهيئة الظروف التي تفضي إلى الاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشدد على أن الحالة الراهنة لمسألة شبه الجزيرة ليس سببها أي طرف واحد من الأطراف، وأنه ليس من الواقعي الطلب إلى طرف واحد بمفرده أن يتحمل جميع المسؤوليات المتعلقة بحل المسألة. وكما قال الرئيس شي جين بينغ، لن يكون هناك حل في الوقت المناسب للمسألة النووية في شبه الجزيرة إلاّ عندما تتحمل جميع الأطراف المعنية مسؤولياتها الواجبة، ويلتقي واحدها الآخر في منتصف الطريق.

وإننا ندعو جميع الأطراف، ولا سيما تلك المعنية مباشرة بهذه المسألة، عنيت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، إلى إظهار رغبة صادقة في الحوار وإعادة البدء بعملية الحوار. علاوة على ذلك، نحن نتطلع إلى أن يحقق المجلس مزيدا من توافق الآراء، ويتكلم أكثر بصوت موحد. في الوقت نفسه، ستظل الصين منفتحة على جميع المقترحات المفيدة من الأطراف. ومجمل الأفكار التي تفضي إلى استئناف الحوار والمفاوضات بغرض تحقيق نزع الأسلحة النووي والحفاظ على السلم والاستقرار في شبه الجزيرة هي موضع ترحيب كي ننظر فيها خلال مناقشاتنا.

وبينما نجتمع في هذه الجلسة الوزارية الاستثنائية لمجلس الأمن، فإن الصين تدعو جميع الأطراف إلى بذل جهود متضافرة من أجل معالجة مهمتين ملحتين.

أولاً، نحن ندعو إلى وقف التصعيد في شبه الجزيرة بأسرع وقت ممكن. ونظراً لخطورة الحالة في شبه الجزيرة، تحث الصين جميع الأطراف على التحلي بالهدوء، وممارسة ضبط النفس، وتجنب التصريحات أو الإجراءات الاستفزازية التي يمكن أن تؤدي إلى سوء التقدير. وأريد أن أؤكد أنه ليس هناك، وينبغي ألاّ يكون هناك، الكيل بمكيالين تجاه هذه المسألة. وفي حين نطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باحترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبوقف تطوير أسلحتها وقذائفها النووية، نطالب أيضا الولايات المتحدة وجمهورية كوريا والأطراف الأخرى بالامتناع عن إجراء المناورات العسكرية الموجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو حتى توسيع نطاقها.

ثانيا، ينبغي لجميع الأطراف أن تحترم احتراما تاما وتنفّذ تنفيذا كاملا قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وبالإضافة إلى فرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن القرارات التي تم اتخاذها حتى الآن تدعو أيضا إلى استئناف المحادثات السداسية، وتفادي تصعيد التوترات، والالتزام بالحوار. وبعبارة أخرى، إن كلاً من فرض الجزاءات واستئناف المحادثات تدبيران يرميان إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونحن لا يمكننا تفضيل واحد على الآخر، أو تنفيذ ما نراه مناسباً فحسب. واستجابة للتقدم المتسارع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تطوير أسلحتها وقذائفها النووية، يتعين على المجتمع الدولي تكثيف جهود عدم الانتشار. وردا على التصاعد التدريجي للتوترات في شبه الجزيرة، من الضروري أيضا أن تعزز لأطراف جهودها بغرض توطيد محادثات السلام. ويمكن لهذين العملين الإيجابيين أن يساعدا على تعزيز التسوية السلمية للمسألة النووية في شبه الجزيرة. ولفظة أزمة بالصينية تتضمن حرفين يعنيان على التوالي الخطر والفرصة. فالخطر يجسد الفرصة ويولد الفرصة. وترى الصين أن الوقت قد حان الآن للنظر بجدية في استئناف المحادثات.

وقبل أن أختتم كلامي، أود أن أكرر معارضة الصين الراسخة لقيام الولايات المتحدة بنشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال في جمهورية كوريا. إنها خطوة تقوض على نحو خطير الأمن الاستراتيجي للصين وبلدان أخرى في المنطقة، وتضر بالثقة والتعاون في ما بين الأطراف بشأن مسألة شبه الجزيرة. وهي تضر بتحقيق نزع السلاح النووي والحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة لأجل بعيد. وتحث الصين مرة أخرى الأطراف المعنية على وقف عملية النشر هذه فورا.

تعالوا نبذل جهودا مشتركة لتعزيز نزع السلاح النووي، والحفاظ على الاستقرار في شبه الجزيرة بالاستناد إلى الاحترام والثقة المتبادلين.

السيد جونسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن ميثاق الأمم المتحدة يحدد المهمة العليا لمجلس الأمن بأنها صون السلم والأمن الدوليين. وليس هناك تهديد أوضح للسلم العالمي أكثر استلزاما لاستجابة موحدة من أنشطة أحد أعضاء الأمم المتحدة، وهي كوريا الشمالية التي تنتهك التزاماتها التعاهدية، وتتجاهل إرادة المجلس وتوجه تهديدات مروعة بإلحاق أذى جسيم بشعوب البلدان الأخرى.

لعقود واصلت كوريا الشمالية بإصرار السبل لتنفيذ تلك التهديدات. وفي بلد يصل فيه الناتج المحلي الإجمالي لحوالي ٢٥ مليار دولار، وحيث ما فتئ شعبه يتعرض خلال العقود الأخيرة لمعاناة رهيبة واضطر إلى أكل أوراق ولحاء الأشجار، كرس نظام بيونغ يانغ طاقته لتطوير الأسلحة النووية والقذائف لنقلها.

في العام الماضي وحده، أجرت كوريا الشمالية تجربتين لجهازين نوويين وأكثر من ٢٤ عملية إطلاق لقذائف تسيارية. لقد شهدنا هذا العام المزيد من تجارب إطلاق القذائف، وأود أن أذكر المجلس بأن كل تجربة من تلك التجارب تنتهك سبعة قرارات للأمم المتحدة تعود إلى القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الذي اتخذ بالإجماع.

ولذلك أخشى أن علينا رفض أي مطالبات بالمساواة الأخلاقية بين إجراءات كوريا الشمالية والتدابير الدفاعية والاحترازية للدول الأخرى. فالأخيرة مشروعة؛ أما الأولى فهي ليست مشروعة. وبالرغم من الجهود المضنية التي يبذلها البعض لطمس ذلك التمييز، لا يمكن تجاهله أو إسقاطه. لذا فإن المملكة المتحدة تعتقد أنه يجب على المجلس التأهب لاتخاذ المزيد من التدابير الهامة للتوصل إلى حل سلمي. وعاجلا أم آجلا على قيادة كوريا الشمالية أن تدرك أن عزلتها لا تعوق شعبها فحسب – إن كان النظام يهتم حقا بشعبه – بل تضعف قبضتها على السلطة. ويجب أن يكون المجلس موحدا في مطالبته بألا يستمر المسار الحالي. واليوم، تفخر بريطانيا بالانضمام إلى حلفائها لقيادة إنفاذ الجزاءات والسعي إلى التوصل إلى حل سلمي.

ونحث سائر الشركاء الذين يتمتعون بتأثير مباشر على كوريا الشمالية على استخدام ذلك النفوذ بشكل كامل بغية تخفيف حدة التوترات وكفالة الامتثال لإرادة الأمم المتحدة المعلنة. وثمة دور حيوي للصين وروسيا، وكلاهما من الدول المجاورة لكوريا الشمالية ويتمتعان بنفوذ على بيونغ يانغ ومن الأعضاء الدائمين في المجلس. ويتحملان مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين. والمملكة المتحدة تدعو روسيا والصين وغيرهما من الدول الأعضاء إلى استخدام ما لها من نفوذ لتقييد كوريا الشمالية وتوجيه قادتها صوب تسوية سلمية.

لقد قرر المجلس العام الماضي تشديد الجزاءات المفروضة على كوريا الشمالية، بما في ذلك تقييد حصول النظام على العملة الأجنبية. بيد أن فريق خبراء الأمم المتحدة أظهر أنه ليس كل دولة عضو تقوم بإنفاذ تلك القرارات بشكل كامل. ولم يذعن بعد معظم أعضاء الأمم المتحدة للشرط الوارد في القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) بتقديم تقرير وطني عن تنفيذ الجزاءات. وتعتقد المملكة المتحدة أن على جميع الدول الأعضاء أن تعيد تأكيد التزامها بإنفاذ الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على كوريا الشمالية.

وليس لدينا أي شك في أن المفاوضات يجب أن تشكل في وقت ما جزءا من الحل؛ ولكن أولا من المعقول توقع أن تحرز كوريا الشمالية تقدما صوب الوفاء بالتزاماتها بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. لأنه طالما استمرت بيونغ يانغ في تحدي المجلس، لن تكون الظروف مجدية لاستئناف المحادثات السداسية أو المفاوضات في أي شكل آخر.

وفي حين أن التهديد الأكثر إلحاحا هو القذائف التسيارية لكوريا الشمالية وطموحاتها النووية، يجب علينا ألا ننسى إطلاقا الاعتداء المروع الذي يشنه النظام على شعبه، على النحو الذي وثقته لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠١٤. وناقش المجلس حقوق الإنسان في كوريا الشمالية في مناسبات سابقة، ويجب ألا يكون هناك تحفظ في هذا الشأن. تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما عمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومفوضية حقوق الإنسان، وكلاهما يضطلع بمهمة التحقيق في هذه الانتهاكات وتسجيلها.

وبريطانيا تقف مع حلفائنا في توضيح أنه يجب على كوريا الشمالية أن تمتثل للأمم المتحدة وتوقف برامجها للأسلحة النووية وتلك المتعلقة بالقذائف التسيارية، وتقوم بنزع السلاح بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وعندئذ فقط يمكن للمجلس الاطمئنان على السلام والأمن في المنطقة، وعندئذ فقط يمكن لشعب كوريا الشمالية أن يحظى بمستقبل أفضل.

السيد غيبيهو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم جلسة الإحاطة رفيعة المستوى بشأن مسألة لها آثار خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ونعرب عن تقديرنا لمعالي وزير خارجية الولايات المتحدة على رئاسة هذه الجلسة الهامة. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة.

نحن في الواقع نشعر بقلق عميق إزاء الحالة البالغة التوتر السائدة في شبه الجزيرة الكورية. ينبغي عدم ادخار أي جهد لتهدئة الحالة. وثمة خطر حقيقي من أن تخرج المسألة عن السيطرة. وينبغي عدم السماح بحدوث ذلك؛ ولا بأن تخرج الحالة عن السيطرة.

لا شك أن أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في غاية الخطورة. وتنضم إثيوبيا إلى الأعضاء الآخرين مرة أخرى في تكرار إدانتها الشديدة لآخر عمليات إطلاق للقذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك للعديد من القرارات التي اتخذها المجلس. إن الحاجة إلى إيجاد حل سياسي ودبلوماسي دائم وشامل لهذه المسألة التي طال أمدها من خلال الحوار لم تكن قط أكثر إلحاحا من اليوم. وفي ذلك الصدد، فإن امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها الدولية بشأن نزع السلاح النووي، بما في ذلك الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أمر لا غنى عنه. ولا شك أن ذلك يمهد الطريق أمام التوصل إلى حل سلمي وشامل عن طريق الحوار. وعلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولية القيام بذلك. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان تخفيض حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية لكفالة ألا تخرج الأمور عن السيطرة عن غير قصد. ولكن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تغتنم الفرصة لتجنب ما سيكون انزلاقا إلى حرب لن يستفيد منها أحد.

وتنفيذ الدول الأعضاء على نحو كامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمر ضروري أيضا. ونعتقد أن هناك أنشطة توعية من جانب رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) مع مختلف المجموعات الإقليمية، من شأنها الإسهام في تنفيذ نظام الجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومن جانبنا، اتخذنا جميع التدابير اللازمة لضمان امتثال إثيوبيا بالكامل لكل ما طلب بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تفرض جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وسنواصل العمل بعزم للوفاء بالتزاماتنا في هذا الصدد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تقيدنا بالوفاء بالتزاماتنا وبمواصلة المشاركة البناءة مع الفريق المكلف بمسؤولية رصد تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونتطلع إلى استعادة السلام والأمن

الجديرين بالثقة في شبه الجزيرة الكورية. إننا جميعا بحاجة إلى ذلك.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر معالي وزير الخارجية السيد تيلرسون على عقد مناقشة اليوم بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو موضوع أصبح للأسف هاما للغاية في ضوء الأحداث الأخيرة.

يشكل نزع السلاح النووي وعدم انتشاره والأمن النووي أولويات أساسية بالنسبة لشعب كازاخستان وحكومتها في سياستنا الوطنية منذ الاستقلال. ومنذ انضمامنا إلى الأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٢، يعمل بلدي بعزم ثابت من أجل تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. ولهذا السبب، آمل أن تساعد جلسة اليوم مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات جماعية متعددة الأطراف لإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية وإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق نزع السلاح النووي فيها.

ويعتقد بلدي اعتقادا راسخا أنه ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة الوحيدة المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين، أن يحافظ على وحدته في هذه المرحلة الحرجة. وفي هذا الصدد، نرحب ببيان المجلس الصادر مؤخرا الذي يؤكد أهمية العمل من أجل التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وإننا جميعا نشعر بالألم أن نرى الحالة في شبه الجزيرة الكورية وحولها تزداد سوءا بمرور الوقت، مما أدى إلى وصولنا إلى طريق مسدود تماما. ومن المثير للقلق أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل إطلاق القذائف التسيارية وإجراء التجارب النووية في انتهاك صارخ لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبصفتي أحد رؤساء المؤتمر التاسع المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ورئيس مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية، فإن بلدي يبذل قصارى جهده لتعزيز عملية عدم الانتشار النووي. لقد تم إجراء خمس تجارب نووية حتى الآن، ويمكن أن يكون إجراء السادسة قاب قوسين أو أدنى، إذا لم نتخذ إجراءات حقيقية تهدف إلى نزع فتيل التوترات. ولذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن أي أعمال ذات أثر سلبي على عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره والتي تشكل تهديدا للأمن الإقليمي والعالمي على السواء.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد الصارم بنظام الجزاءات المنشأ بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية إلى إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية، وكذلك بموجب معاهدة حظر التجارب النووية التي تدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء أي تفجيرات تجريبية لسلاح نووي أو أي نوع آخر من التفجيرات النووية وإلى الإبقاء على الوقف الاختياري. وفي ذلك الصدد، شاركت كازاخستان في تقديم القرارات ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣١٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦).

إن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية عنصر أساسي في الحفاظ على الأمن على نطاق أوسع في أنحاء آسيا ووسط آسيا. وحيازة نظام كوريا الشمالية للأسلحة النووية ستخلق سابقة، ستؤدي بلا شك إلى تصعيد سباق التسلح الإقليمي، نظر لأن الأطراف قد تميل إلى الانخراط في مزيد من الانتشار بغية موازنة التهديد النووي الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ونود أن نذكّر أعضاء المجلس بأن الموقف المبدئي لكازاخستان لا يقوم فحسب على أشد الإدانات لاستخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف، ولكن أيضاً على تسوية النزاعات بالحوار والمفاوضات. وأود أن أبلغ المجلس بأن كازاخستان لا تزال تسعى جاهدة للتخلص من الإرث المدمر للحرب الباردة، وهذا هو السبب في أن إغلاق ثاني أكبر

موقع للتجارب النووية والتخلي عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم يظلان من بين أكثر إنجازات بلدي التي نفخر بها.

وسندشن قريبا في كازاخستان، بالتعاون مع شركاء آخرين، أول بنك لليورانيوم منخفض التخصيب تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبصفتنا عضوا غير دائم في هذا الجهاز، فإننا نعمل بنفس الحماس والالتزام في ما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره أحد المبادئ والأهداف والأولويات الراسخة والأساسية لعملنا، على النحو الذي توخاه رئيس بلدي، السيد نور سلطان نزاربايف، في خطابه خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السبعين (انظر A/70/PV.13) وفي بيانه المعنون ”العالم في القرن الحادي والعشرين“.

وأعتقد أن كل ما تقدم يعطي لكازاخستان الحق الأخلاقي القوي لدعوة جميع الدول الأعضاء – وأولا وقبل كل شيء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – إلى بذل كل الجهود لتسوية هذه الحالة المقلقة. وتحقيق هذا الهدف يتطلب في المقام الأول تكثيف الحوار بين جميع أصحاب المصلحة في الأمن الإقليمي والعالمي، وبلدي على استعداد للإسهام في تحقيق تلك الغاية. والمركز غير النووي لبلدي هو المثال الأكثر إقناعا على أن اتباع نهج غير نووي تجاه تنمية الدولة هو النهج الواعد الوحيد. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تبني نفس الخيار. وقد ثبت أنه لا توجد أي حالة لا يوجد حل سلمي لها وكوريا الشمالية ليست استثناء.

فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٣، أتاح مركز كازاخستان بوصفها وسيطا موثوقا المجال لها لتيسير إجراء محادثات بشأن البرنامج النووي الإيراني، مما ساهم فيما بعد في استئناف المفاوضات بين مجموعة ٥+١ وإيران. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد أي خيار آخر متاح لنا سوى الالتزام الجماعي بالتعهدات الدولية التي تم قطعها وفقا لقرارات مجلس الأمن.

وتعتقد كازاخستان أن الآن هو الوقت المناسب، وهي على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء للقضاء على التهديد النووي من أجل عالمنا. ويمكن كفالة نزع السلاح النووي الكامل وتخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن طموحاتها النووية من خلال هدنة يدعمها أعضاء مجلس الأمن الدائمون وتضمن الاستقرار السياسي والعسكري في شبه الجزيرة. وإذا اختارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طريق التعايش السلمي، فإنها ستجني فوائد كبيرة نتيجة الانخراط بشكل أوثق مع جماعة آسيا والمحيط الهادئ.

واتباع نهج كهذا، مقترنا باستراتيجية إقليمية شاملة وكلية، سيكفل الاستقرار للبلد وشبه الجزيرة والمنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا. وندعو جميع الأطراف وكل أصحاب المصلحة المعنيين والدول الأعضاء كافة إلى اتخاذ إجراءات متوازنة ومدروسة، لا تفضي إلى عواقب لا رجعة فيها. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تزيد من خطر التصعيد العسكري وتزايد حدة التوترات في المنطقة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا شك في أن ما نمر به في الوقت الراهن هو أحد أكثر المراحل حدة ودراماتيكية على صعيد تطورات الأحداث في شبه الجزيرة الكورية. ودون مبالغة، فإن السلام في المنطقة خضع مؤخرا لاختبار جدي وكانت مخاطر انتقال هذه المواجهة إلى مرحلة ساخنة أكبر من أي وقت مضى، ولا يزال الأمر كذلك حتى اليوم. وقد أدى الخطاب العدائي، مقترنا باستعراض العضلات على نحو متهور، إلى حالة جعلت العالم بأسره يتساءل جديا عما إذا كانت ستنشب حرب أم لا. وكما هو معروف جيدا، فإنه في ظل هذه الظروف المتوترة، يمكن أن تؤدي أي خطوة غير مدروسة أو أي خطوة يساء تفسيرها إلى أفظع العواقب وأكثرها إثارة للأسف.

ونحن في روسيا نتابع التطور الخطير للحالة في المنطقة بقلق، لأننا أنفسنا جزء من المنطقة. وبطبيعة الحال، نحن متحدون في إدانة

نشاط القذائف النووية الاستفزازي من جانب بيونغ يانغ، والذي اكتسب خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية دينامية شديدة الخطورة. ونحن نتفهم تماما مشاعر جيراننا عندما تُطلق قذيفة أخرى من أراضي كوريا الشمالية دون إخطار، وهو ما يعرض بالتالي حياة الناس والنقل البحري والجوي لمخاطر غير متناسبة. ونحن نرفض هذا النشاط من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ما يؤكده تأييدنا لقراري الجزاءات اللذين اتخذهما مجلس الأمن، وهما القراران ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦).

وندعو سلطات كوريا الشمالية إلى إنهاء برامجها المحظورة والعودة إلى نظام عدم الانتشار والانضمام مرة أخرى إلى نظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون واضحا للجميع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد لا تتخلى عن أسلحتها النووية ما دامت تشعر بوجود تهديد مباشر لأمنها، وهذه هي بالضبط نظرة الكوريين الشماليين إلى المناورات والتمارين المنتظمة الواسعة النطاق التي تجريها الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة. وهذه هي نظرتهم إلى إرسال أسطول حربي أمريكي إلى المنطقة، وهو ما شهدناه في هذا الشهر

والعامل الإضافي المزعزع للاستقرار في المنطقة هو القرار – الذي اتخذته واشنطن وسول السنة الماضية تمشيا مع المنطق الخاطئ المتمثل في إنشاء منظومة دفاعية عالمية مضادة للقذائف – بوضع عناصر منظومة الولايات المتحدة الدفاعية المضادة للقذائف المعروفة بنظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال. لقد قلنا في مناسبات عديدة أن هذه الخطوة قد لا تنظر إليها بيونغ يانغ بحماس فحسب، وهذا أقل ما يقال، ولكنها كذلك تقوض التوازن العسكري القائم في المنطقة، وبالتالي، تهدد أمن الدول المجاورة. ولسنا الوحيدين الذين ينظرون إلى هذا الأمر بطريقة سلبية. وندعو الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، مرة أخرى، إلى مراجعة الجدوى من هذه الخطوة، وندعو الأعضاء الآخرين في المنطقة إلى مقاومة إغراء المشاركة في هذه الجهود المزعزعة للاستقرار.

أما بالنسبة للجزاءات الدولية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نود مرة أخرى أن نعيد تأكيد التزامنا بتنفيذها. غير أنه يجب ألا تكون هذه التدابير هدفا في حد ذاتها، بل أداة لإشراك هذا البلد في مفاوضات بناءة على مسائل قائمة. فمن المستحيل حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بفرض الجزاءات والضغط على بيونغ يانغ.

ولا ينبغي أن تستخدم الجزاءات سواء لخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتصاديا أو لمفاقمة الحالة الإنسانية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على القيود الانفرادية غير المشروعة التي تستهدف المناطق المدنية غير المرتبطة ببرامج القذائف النووية في البلد. إن هذه الجزاءات هي السبب في التدهور الخطير في الأحوال المعيشية لشعب كوريا الشمالية، وهي، بالمناسبة، قد حددت بوصفها سببا للانزعاج في آخر تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهو محق في الانزعاج من ذلك الأمر. ويجب علينا أن نعترف بأن لا فائدة أساسا للاستثناءات الإنسانية المنصوص عليها في نظام جزاءات مجلس الأمن. فمن المستحيل شراء السلع والمواد الغذائية اللازمة للاقتصاد من الخارج، بسبب الحظر المفروض على تبادل العلاقات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن الصعب جدا الحصول على تمويل لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية التي لا تزال تعمل في البلد، بسبب طريقة عمل النظام المالي والمصرفي. وإذ أن بيونغ يانغ لا تستطيع تحديد احتياطياتها من العملات الأجنبية بسبب القيود القائمة، فإنها يمكن أن تجد نفسها في وضع يستحيل معه أن تعطي الأمم المتحدة الأموال التي توجه إليها، على النحو الذي تسمح اللجنة به.

وهناك مسألة منفصلة هي الوضع فيما يتعلق بالبعثات الدبلوماسية الأجنبية في بيونغ يانغ. فينبغي لنا ألا نسمح

بوضع تستمر فيه البعثات الدبلوماسية في مواجهة صعوبات في القيام بعملها بسبب القيود المفروضة على البلد. وقد أثرنا هذه المسألة مرارا في اجتماعات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، غير أن الوضع لم يتغير البتة نتيجة للموقف التعويقي لأعضاء اللجنة.

ومما لا شك فيه أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتصرف بشكل غير لائق. فهي ترفض التقيد بقوانين المجتمع الدولي، التي أنشئت بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، فإن خيارات استخدام القوة غير مقبولة البتة ويمكن أن تؤدي إلى عواقب كارثية على شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شمال شرق آسيا ككل، على حد سواء. وينبغي لنا أن نختار استخدام أدواتنا الدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن. وينبغي لجميع الأطراف المعنية، في ظل الظروف الراهنة، أن تبدي الهدوء وضبط النفس وألا تتخذ خطوات يمكن أن تزيد من حدة التوتر.

فنحن بحاجة إلى النظر إلى تسوية الحالة في سياق المجموعة الكاملة للمسائل فيما بين الأطراف، وبالتالي، تهيئة الظروف لنزع سلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي. وهذا مستحيل بدون تطبيع الحالة العسكرية والسياسية العامة، ووضع حد لبناء الهياكل الأساسية العسكرية وتقليص المناورات وبناء الثقة بين دول المنطقة. إننا مقتنعون بأنه لا يوجد بديل عن تسوية سياسية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، على أساس البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الذي أصدره المشاركون في المحادثات السداسية.

وتأتي المقترحات الصينية في نفس السياق عندما تتحدث عن التعليق من أجل التعليق والتحركات الموازية. إن هذه الأفكار تستحق اهتماما جادا، إذ أنها يمكن أن تكون نقطة انطلاق لنا للتغلب على المأزق الحالي وتحديد العملية التفاوضية. ونحن بحاجة إلى البحث عن قنوات اتصال مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى دفعها إلى حوار موضوعي بشأن مسائل الأسلحة النووية والقذائف.

ولا يمكننا أن نسمح، تحت أي ظرف من الظروف، للحالة في المنطقة بأن تتطور بمفردها، كما أظهرت الأحداث الأخيرة. وكما يقول المثل، حتى السلام السيئ أفضل من الخصام الحسن. ونحن على استعداد، في ذلك الصدد، للتفاعل بشكل أوثق مع جميع الشركاء بغية تسوية المسائل النووية وغيرها في شبه الجزيرة الكورية في أقرب وقت ممكن بالوسيلة الوحيدة الممكنة – وهي، الوسائل السياسية والدبلوماسية – من خلال الحوار والاحترام المتبادل والاعتبار المتبادل للمصالح والشواغل.

السيدة سودر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أعرب، أولا، عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، ولرئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت والهامة. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تمثل الحالة في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، مصدر قلق كبير بالنسبة للمنطقة ولعالمنا على النطاق الأوسع. لقد زادت التوترات في الأشهر الأخيرة وهناك احتمال كبير للأخطاء وسوء الفهم وسوء التقدير. ولهذا السبب، من المهم أن يغتنم مجلس الأمن هذه الفرصة للتفكير في كيفية الحد من التوترات وكيف يمكن للمجلس تيسير التوصل إلى حل شامل للحالة.

تستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تسريع برنامج أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية، على الرغم من إدانات مجلس الأمن المتكررة واتخاذه لعدد من القرارات بالإجماع، التي أدت إلى أكثر نظم الجزاءات صرامة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وبذلك فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تظهر استخفافا صارخا بالتزاماتها الدولية وتهدد السلم والأمن الدوليين. إن أعمالها تتعارض كذلك مع

القاعدة العالمية القائمة ضد إجراء التجارب النووية المجسدة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تتعارض مع جهود عدم الانتشار. ولذلك، فإننا ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اتخاذ خطوات فورية نحو تفكيك كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه لبرنامج أسلحتها النووية وقذائفها. فمن شأن هذا أن يساعد على تمهيد السبيل لتحقيق التنمية السلمية والازدهار في شبه الجزيرة الكورية. وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن هناك حاجة إلى ترتيبات أمنية إقليمية في الأجل المتوسط من أجل تحقيق هذا الهدف بالكامل.

ويجب علينا، في هذه الأثناء، تنفيذ الجزاءات على النحو الواجب لإحداث الأثر المنشود. كما أن هذه أيضا مسألة تتعلق بمصداقية كامل منظومة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن تنفيذ الجزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يظل غير كاف وغير متسق على نحو كبير، على النحو المبين في آخر تقرير لفريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). فيجب متابعة التوصيات التي قدمها الفريق، وهناك حاجة إلى التزام سياسي أقوى من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة في ذلك الصدد. إننا بحاجة إلى المزيد من القدرات على جميع المستويات لضمان تحسين الامتثال لنص وروح القرارات التي اتخذها المجلس.

بيد أن الجزاءات وحدها لن تحل الوضع في شبه الجزيرة الكورية. فالدبلوماسية الآن أمر بالغ الأهمية. وتشتد الحاجة إلى تكثيف جهود دبلوماسية ومبتكرة من أجل الإعداد لحل سلمي ودبلوماسي وشامل. ويؤكد البيان الصحفي الصادر في أعقاب آخر عملية إطلاق للقذائف التسيارية (SC/12801) التزام المجلس المستمر بالحوار.

ويجب تناول الحالة من دون تحيز ويجب أن نكون مستعدين للنظر في كل المقترحات والاتفاقات السابقة والجديدة. والسويد مستعدة للقيام بدورها لتحقيق ذلك الهدف.

والسويد، بسفارتها في بيونغ يانغ، هي السلطة التي تتولى حماية مصالح الولايات المتحدة وكندا وأستراليا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن أيضا عضو في لجنة الأمم المحايدة للإشراف، وفي ذلك السياق نشجع بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف الاتصال والتعاون مع اللجنة في مركز الحدود في بانمونجوم، مما سيساعد أيضا على الحد من التوترات وزيادة الثقة والشفافية.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الانتباه إلى حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق الشديد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والظروف الإنسانية المتردية فيها. ومن واجبنا جميعا أن نواصل تسليط الضوء على الفظائع التي يرتكبها النظام ضد شعبه، والمجتمع الدولي ينبغي أن يواصل السعي إلى تحقيق المساءلة عن تلك الجرائم، ولكن ينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الاعتبار الحالة الإنسانية لأبناء شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجنب زيادة معاناتهم ونحن ننفذ الجزاءات.

إن السعي إلى استحداث أسلحة الدمار الشامل واستخدامها يمثل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. والحيلولة دون ذلك مسؤولية حاسمة تقع على عاتق مجلس الأمن. ولا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للحالة في شبه الجزيرة الكورية، ونحث مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استئناف المشاركة في حوار مجد وذي مصداقية مع المجتمع الدولي. كما نحث أنفسنا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، على أن نكون مستعدين. وفي غضون ذلك، ستقف السويد مُتحدةً مع أعضاء المجلس في إدانة أي عمل يهدد السلم والأمن الدوليين.

السيد ديلا فيدوفا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الرئاسة على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بشأن هذه المسألة الرئيسية والملحة لمجلس الأمن. وأعتقد أن

المجلس ينبغي أن يبذل كل جهد ممكن لحل الأزمة المتفاقمة الناجمة عن استمرار طموحات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مواصلة برنامج نووي عسكري.

وإيطاليا تدين بأشد العبارات جميع التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي نفذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لا تشكل تهديدا خطيرا ومتزايدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين فحسب، بل أيضا للنظام العالمي لعدم الانتشار. ونحن جميعا نتشاطر شعورا مشتركا بالإلحاح إزاء هذه المسألة، بما أننا نفترض، عن حق في رأيي، أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإجرائها للتجارب وعمليات الإطلاق تعزز تكنولوجياتها وقدراتها النووية العسكرية. وهذا التقدم يمثل تهديدا شديد بصورة استثنائية للمجتمع الدولي. ولذلك السبب، ستواصل إيطاليا دعمها الكامل لتنفيذ نظام جزاءات فعال كأداة تهدف إلى تغيير سلوك قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن على استعداد أيضا لتعزيز نظام الجزاءات إذا أجريت تجارب نووية إضافية أو إذا ثبت أن ذلك ضروري لتمكيننا من بلوغ هدف التوصل إلى حل سلمي وشامل للمسألة.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن تنفيذ الجزاءات تنفيذا كاملا ومتسقا هو السبيل الوحيد لجعلها فعالة في إطار استراتيجية شاملة للسلام والأمن على الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بكلمات أعضاء فريق الخبراء في شباط/فبراير عندما ذكروا بأن تنفيذ نظام الجزاءات لا يزال غير كافي وغير متساوق بشكل كبير، بينما ”ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تعيد تأكيد التزامها بالتنفيذ الصارم لجزاءات الأمم المتحدة“ (S/2017/150، المرفق). ولكن الجزاءات يجب أن تظل جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا، بدلا من أن تكون غاية في حد ذاتها. ويتطلب هذا النظام من الدول الأعضاء إبداء الوعي بحسن نية والتفاني. وإيطاليا، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ملتزمة بمساعدة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦). وتحقيقا لتلك الغاية، عقدنا جلسة إحاطة إعلامية مفتوحة في شباط/فبراير، واعتبارا من آذار/مارس، بالتعاون مع فريق الخبراء، عقدنا مجموعة من الاجتماعات التواصلية مع المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة، عُقد اثنان منها بالفعل – مع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة دول أوروبا الشرقية – والاجتماع مع مجموعة الدول الأفريقية سيعقد في ١ أيار/مايو، في حين أن الاجتماعين مع مجموعتي أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة الدول آسيا والمحيط الهادئ سيعقدان بحلول نهاية أيار/مايو.

وكما قال وزير الخارجية تيلرسون، فإن إجراءاتنا الجماعية لا تستهدف شعب كوريا الشمالية بل نظاما ينبغي أن يضع مصالح ورفاه شعبه فوق أي اعتبارات تتعلق بالقوة العسكرية. وقرارات المجلس واضحة في ذلك الصدد، وبصفتنا رئيس لجنة الجزاءات، فإننا نتوخى الحرص الشديد لتجنب أي آثار غير مقصودة على السكان المدنيين في البلد.

وتؤكد إيطاليا من جديد على الهدف المتمثل في التوصل إلى حل دبلوماسي لتهديدات كوريا الشمالية التي تنطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه على الرغم من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتجاهل بشكل صارخ التزاماتها الدولية بالبرامج النووية وبرامج القذائف لديها، فإن هذه البرامج لا تخدم أهداف أمنها. وعلى النقيض من ذلك، نعتقد أنه بمقدورها تلبية احتياجاتها الأمنية بصورة أكثر فعالية عن طريق الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتزاماتها بموجب البيان المشترك للمحادثات السداسية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، وفي هذا الوقت، وقبل بدء الدورة

الاستعراضية المقبلة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ببضعة أسابيع، فإن إيطاليا تكرر طلبها بأن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيرا، أود أن أشدد على البرامج النووية وبرامج القذائف غير القانونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل تحويلا مؤسفا لموارد حاسمة ينبغي تكريسها لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها. وبإنهاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فورا للبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لديها، نعتقد أنها ستهيء الظروف لإعادة إدماجها في المجتمع الدولي وإتاحة الفرص لها لتحسين اقتصادها ومستوى معيشة أبناء شعبها.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن تعزيز كوريا الشمالية للبرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية يمثل أكثر التحديات إلحاحا فيما يتعلق بالانتشار النووي في عصرنا، ولذلك، أشكر رئاسة الولايات المتحدة وأشكركم شخصيا، سيدي، على عقد هذه الجلسة الوزارية بشأن مسألة بالغة الأهمية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على معلوماته المستكملة المفيدة.

وما زالت أوكرانيا تدين بأشد العبارات استمرار الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها بيونغ يانغ في جهودها الرامية إلى تطوير قدرات القذائف النووية، في انتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية. وقد قوضت تلك الأنشطة بالفعل نظام عدم الانتشار ككل. وعلى الرغم من الجهود السياسية والدبلوماسية الهائلة، فإن التهديد النووي الذي تتعرض له المنطقة آخذ في الازدياد. وللأسف، لم نر أي علامات على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنوي تغيير سلوكها. وما رأيناه هو التمادي المزعج، حتى لا نقول الهوس، لدى قيادة كوريا الشمالية. ونتيجة لذلك، يواجه العالم بأسره الاحتمال القاتم المتمثل في حدوث مواجهة عسكرية كبيرة، بعواقب لا يمكن التنبؤ بها.

ونحن جميعا نتفق على أن التحديات القائمة المتعلقة بالطموحات النووية والمتصلة بالقذائف لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي التصدي لها بصورة جماعية، بحزم ودون أي تأخير.

ويبدو أن نظام الجزاءات الحالي ليس فعالا بما فيه الكفاية لمنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الحصول على التكنولوجيات والمواد والمعدات والموارد المالية من أجل مواصلة تطوير برنامجيها النووي والمتعلق بالقذائف. وللأسف، نشهد تطورا مطردا في حيل كوريا الشمالية للتهرب من الجزاءات. وقد ثبت ذلك عدة مرات، آخرها بموجب مشاهد عرض عسكري في بيونغ يانغ، مع مجموعة كاملة من الأسلحة الجديدة التي لم تشهد من قبل. وكلنا نعلم أن نظام كوريا الشمالية يواصل بناء ترسانته العسكرية على حساب شعبه. لقد أسفر أثر تحويل الموارد بالفعل عن دوامة من التدهور المطرد في نوعية حياة المواطنين العاديين. لكن هل يعبأ النظام؟ كلا البتة.

إن موقف أوكرانيا ثابت في هذا الصدد. ينبغي لهذا المجلس أن يجد السبل الكفيلة بزيادة الضغط الدولي على النظام الكوري الشمالي للرد على سلوكه الأرعن المتواصل. ونعتقد أن الخطوات القوية من جانب المجلس هي الوحيدة التي من شأنها أن تنهي الانتهاكات المنهجية السافرة للقانون الدولي وتزيل التهديد النووي المتزايد في جنوب شرق آسيا. علينا ألا نسمح لبيونغ يانغ بمواصلة تقويض دور مجلس الأمن في سياق الجهود العالمية لعدم الانتشار. ما هي السبل التي يمكن أن تكبح على نحو فعال التهديد النووي لكوريا الشمالية؟ لقد حددتها بوضوح، سيدي، في بيانكم.

أولا، لا شك أن الامتثال غير المشروط والدقيق لقرارات مجلس الأمن شرط أساسي لتخفيض مستوى التهديد في المنطقة ولمنع استفزازات جديدة. غير أنه قد يتعين على المجلس أن

يتخذ تدابير قوية أخرى بغية إجبار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن أنشطتها المحظورة. وتشمل تلك الأنشطة تطوير الأسلحة النووية والقذائف التسيارية وغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل. ونحن بحاجة إلى استخدام كل الأدوات والسبل المتاحة لأعضاء المجلس للإسهام في تهدئة الحالة الراهنة الشديدة التقلب.

ثانيا، نحن ندرك تماما ضرورة مواصلة تعزيز القدرات الدفاعية للدول المجاورة في مواجهة هذا التهديد. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا أن أوكرانيا تقف بثبات إلى جانب اليابان وجمهورية كوريا والبلدان الأخرى التي تواجه التهديد النووي المتزايد.

ثالثا، لقد حان الوقت للنظر في ما يمكن أن نفعله لمنع أي تهديد نووي في المستقبل في أي جزء من العالم. هل نستطيع تقييم المجموعة الكاملة من التحديات الحقيقية التي تواجه نظام عدم الانتشار من أجل تجنب كارثة في المستقبل؟ الدورة الاستعراضية القادمة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستكون منبرا مناسبا لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على التالي.

لقد أصبح عدم احترام القانون الدولي ومحاولات تقويض أو تغيير النظام العالمي الراسخ أمرا أكثر منهجية في الوقت الراهن. وتشهد تصرفات كوريا الشمالية على هذا الاتجاه، لكنها ليست الوحيدة. تآكل النظام الحالي للأمن الدولي واستمرار الخروقات وانتهاكات القانون الدولي التي لم تعالج أمور تشكل تهديدا كبيرا للبشرية جمعاء. ولذلك تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية النهائية عن عدم ادخار أي جهد لاستعادة احترام تلك القواعد وضمان الوفاء بالتعهدات والالتزامات الدولية ومنع المزيد من الانتهاكات.

وبوصفنا بلدا تخلى طواعية عن ترسانته النووية الخاصة ويتقيد بصرامة بالتزاماته المتعلقة بعدم انتشار المواد والتكنولوجيات النووية ووسائل إيصالها، فنحن مقتنعون بأن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ينبغي أن يظل هدفا حقيقيا من أهداف سياسات جميع الأطراف المعنية وليس مجرد مفهوم نظري يستخف به البعض. إن كانت القوى النووية جادة بشأن منع الانتشار النووي ونزع الأسلحة في نهاية المطاف، فيمكنها أن تعزز نظام عدم الانتشار على الصعيد العالمي بشكل كبير بجعل نزع السلاح النووي قصة نجاح.

واستنادا إلى تجربة أوكرانيا في مواجهة العدوان من دولة نووية، يكتسي هذا الجانب أهمية خاصة بالنسبة لبلدي. إن الانتهاك السافر للالتزامات الدولية، بما في ذلك في إطار مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، من جانب عضو دائم العضوية في المجلس يوقع على ضمانات سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، يتناقض تماما مع النظام الأمني المستند إلى الأمم المتحدة الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية. على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية عن استعادة احترام القانون الدولي وإيجاد حلول دائمة للتهديدات الأكثر إلحاحا للسلم والأمن العالميين.

مسألة كوريا الشمالية اختبار لنا جميعا اليوم. ونجاحنا في حلها قد يفتح سبلا لمعالجة مشاكل ملحة أخرى على الساحة العالمية.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أولا أن أشكر السيد ريكس تيلرسون، وزير خارجية الولايات المتحدة، على ترؤس هذه الجلسة والأمين العام أنطونيو غوتيريش على تعليقاته.

ونحن ممتنون لرئاسة مجلس الأمن على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة، التي تكتسي أهمية خاصة في وقت زادت فيه التوترات في شبه الجزيرة الكورية إلى مستويات غير مسبوقة. وأذكر أنه في العام الماضي، طلب وفدي في أكثر من مناسبة عقد جلسة مفتوحة لمجلس الأمن لمعالجة هذه المسألة، على أساس أن جلسة من هذا القبيل يمكن أن تسهم بشكل ما في تعزيز طريقة تعامل المنظمة مع هذا البند تحديدا. ويسرني

أن ألاحظ أنه، بعد عدة أشهر، يتناول المجلس أخيرا الحالة في جلسة مفتوحة.

أوروغواي دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وهي عضو في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو، ومنضمة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك، فهي ملتزمة بقوة بتعزيز حكم نزع السلاح وعدم الانتشار وتدعو دائما إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وترتكز السياسة الخارجية لأوروغواي على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات. يشكل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا جسيما للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. والضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي إزالتها الكاملة.

وأعربت أوروغواي عن إدانتها الشديدة للتجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وستواصل القيام بذلك إن واصل نظام كوريا الشمالية تحدي وتجاهل أحكام مجلس الأمن بالاستمرار في برنامجه النووي والمتعلق بالقذائف التسيارية. إن أعمال هذا البلد لا تزيد من حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل وتشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وتهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك تحث أوروغواي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها النووية الحالية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وأن تنهي فورا جميع الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية وأعمال الاستفزاز الأخرى. كما تحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد حافظت أوروغواي على موقف بشأن هذه المسألة يدعم جميع المبادرات المؤيدة للحوار. ولذلك، فهي تعتقد أنه ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى استئناف المحادثات في شبه الجزيرة الكورية، وتوليد الثقة بين الأطراف بغية إعادة حكومة كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات وإجراء مفاوضات جادة لنزع السلاح النووي. في أوقات التوتر الشديد، لا بد من التزام الهدوء وتجنب الإجراءات الانفرادية والتركيز على حل المشكلة. وفي هذا الصدد، أذكر الفقرتين ٤٧ و ٤٨ من القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦)، الذي اتخذه مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر، حيث يؤكد المجلس مجددا دعمه للمحادثات السداسية، ويدعو إلى استئنافها، ويشير إلى هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بطريقة سلمية.

ونكرر أيضا الكلام عن أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا ككل، والحد من التوترات في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

وتصرّ أوروغواي على الحاجة الملحة إلى كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بانتهاك قرارات مجلس الأمن، الذي بدوره يفرض الجزاءات، ويصدر البيانات، ويكرر الكلام بشأن مسؤولية الدول القوية عن فتح سبل التفاوض لتسوية الحالة. وترى أوروغواي أنه لا يمكن حل مسألة كوريا الشمالية إلاّ بالحوار والتفاوض والمشاركة السياسية. وفي هذا الصدد، يؤكد بلدي من جديد استعداده لمواصلة العمل داخل مجلس الأمن من أجل التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي يؤدي إلى نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على المبادرة إلى تنظيم هذه الجلسة الهامة. وأرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية الولايات المتحدة، السيد ريكس تيلرسون، وبالأمين العام.

يشرفني أن أدلي ببيان من الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية والتنمية الدولية، السيد جان -مارك أيرو، الذي يحضر مؤتمرا في أوروبا وتعذر عليه الحضور معنا هنا في نيويورك اليوم.

”تشعر فرنسا بقلق خاص إزاء برنامج كوريا الشمالية المتعلق بالأسلحة والقذائف التسيارية النووية الذي يؤجج التوترات المتصاعدة جدا في شبه الجزيرة الكورية، ويشكل اليوم أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. وكوريا الشمالية التي ما فتئت طوال عدة سنوات تسلك هذا الطريق - بمبادرة من أعلى سلطة فيها - للحصول على ترسانة نووية فعالة، تستهزئ بجميع جزاءات المجلس وتتجاهل المطالب المتكررة من المجتمع الدولي بأسره للكف عن القيام بذلك.

”وإننا نشهد التقدم المستمر والسريع لبرامج كوريا الشمالية المتعلقة بالانتشار، مما يجعها أكثر من أي وقت مضى أقرب إلى بلوغ القدرة التشغيلية. هذا وضع غير مقبول. فلقد أدانت فرنسا بشكل منهجي وبقوة كل عمل من هذه الأعمال، وهي تدعو كوريا الشمالية إلى التخلي عن المحاولات الرامية إلى تطوير أسلحة نووية. ونحن نوجه ذلك النداء مرة أخرى. وهذا الاندفاع المتهور إلى الأمام لا يمكنه أن يستمر. فهو يعزز دوامة الانحدار الخطير والاستفزازي، ويشكل تهديدا متواصلا لنظام عدم الانتشار. لهذا السبب، يجب أن نتصدى لجميع هذه الأنشطة ونذكّر بقاعدة نظام عدم الانتشار بغية تفادي توجيه رسالة تنم عن الإفلات من العقاب إلى الدول التي تميل إلى اتباع الاستراتيجية غير المسؤولة والاستفزازية ذاتها.

”ويساورنا القلق أيضا إزاء عودة ظهور الأسلحة الكيميائية في المنطقة، وينبغي للهجوم في ماليزيا بتاريخ ١٣ شباط/فبراير أن يشكل تحذيرا لنا إزاء عودة الأسلحة الكيميائية إلى الظهور في سياق عالمي، وإزاء انتهاكات سوريا المستمرة والمتكررة للحظر المفروض على استخدام هذه الأسلحة. فلنكن واضحين - إن هدف كوريا الشمالية هو أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية، والإخلال بالتوازنات الاستراتيجية في الشرق الأقصى والعالم بأسره من خلال تهديد أمن الجميع بشكل مباشر. وغدا، يمكن أن تكون جميع البلدان على مرمى قذائف كوريا الشمالية. ويجب علينا جميعا أن ندرك الطابع الملحّ لهذه الحالة. ويجب علينا الوفاء بمسؤولياتنا بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، وإظهار عزمنا على مكافحة هذه الأعمال غير المبررة.

”ونذكر أيضا أن تطوير البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية يجري على حساب شعب كوريا الشمالية، الذي يقع ضحية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والذي هناك نسبة ٧٠ في المائة منه يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتلك الانتهاكات المنهجية والخطيرة هي تعبير عن الشمولية المطلقة، حيث الاستخدام التعسفي للسلطة يعلو بشكل منهجي سيادة القانون. ولا يمكن للعالم أن يظل شاعرا بالرضا تجاه تلك الحالة التي تواجه كل ما بنيناه بصبر، ولا سيما هنا في الأمم المتحدة. وإزاء هذا التحدي، يجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يكون حازما وواضحا وظاهرا في التزامه. ويجب أن يتمثل هدفنا في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي إخلاء كاملا.

”ولقد اتخذ المجلس إجراءات جريئة ردا على الإجراءات غير المسؤولة من بيونغ يانغ، بإدانته لتجاربها النووية وتجاربها على القذائف التسيارية، وفرض عليها نظاما موسعا ومتسقا من الجزاءات. وكان يجري تعزيز تلك التدابير بعد كل تجربة نووية، وثمة مناسبتان في عام

٢٠١٦ أسفرتا عن اتخاذ القرارين ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦). وفرنسا، التي ساهمت في اتخاذهما، رحبت بهذين القرارين. وكما في حالة إيران، فإن الجزاءات ليست بالتأكيد هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لتعقّل كوريا الشمالية وقبول نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة.

”غير أننا نأسف للتفاوت في تنفيذ تلك الجزاءات، مما يقوّض إلى حد كبير فعالية إجراءات المجتمع الدولي. وتدعو فرنسا جميع الدول دون استثناء إلى كفالة التنفيذ الصارم وغير المشروط لقرارات المجلس من قبل جميع الجهات الفاعلة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وإنني أدرك تماما العقبات التقنية والعملية التي تعترض تنفيذها، وعلى المجلس أن يواصل تقديم المساعدة في هذا الصدد إلى البلدان التي تحتاج إليها.

”وفي مواجهة استمرار كوريا الشمالية بذل جهودها لتحقيق الانتشار وتزايد الخطر الذي يمثله ذلك على السلم والأمن، يجب أن يكون موقفنا حازما وواضحا. وإذا واصلت بيونغ يانغ استفزازاتها، فعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يكونا مستعدين لاتخاذ تدابير جديدة. ويجب على كوريا الشمالية أن تدرك أنّ السعي إلى تحقيق برنامجها النووي وإجراء تجارب إضافية سيواجه بإجراءات قوية، أي من خلال فرض جزاءات جديدة، بينما يظل مواطنوها ضحايا لزعمائهم.

”لكن عملنا لا يمكنه أن يكون مجرد رد فعل. يجب أن نكون استباقيين وأن نتصرف على وجه السرعة قبل أن تمتلك كوريا الشمالية أسلحة نووية تشغيلية. ويجب على المجتمع الدولي أن ينسق الجهود بشكل مشترك وعلى الفور بغية ممارسة قدر أكبر من الضغط الدبلوماسي والاقتصادي على كوريا الشمالية لكي تتخلى عن أنشطتها المتعلقة بالانتشار. واستئناف المحادثات من أجل التوصل إلى حل تفاوضي هو أيضا أمر هام، إنما يتطلب أن يتصف التزام كوريا الشمالية بحسن النية، وأن تتخلى عن أهدافها النووية.

”وتلتزم فرنسا التزاما كاملا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، بكفالة أن يكون رد الأمم المتحدة وأوروبا مناسبا تجاه هذا التهديد غير المقبول للسلم والأمن الدوليين.“

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا رئاسة مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة. كما نود أن نشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية.

تود بوليفيا أن تؤكد على الغرض الرئيسي من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي بالعمل معا وبفعالية لمنع وإزالة التهديدات أو الانتهاكات التي يواجهها السلام، وقمع أعمال العدوان، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي. ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، تمشيا مع دستورها السياسي، تؤكد على دعوتها السلمية وترفض جميع الأعمال العدوانية كوسيلة لتسوية المنازعات والصراعات بين الشعوب والدول. وفي هذا الصدد، تنتهج حكومة الرئيس إيفو موراليس سياسة تقضي برفض جميع المواجهات المسلحة أو خلاف ذلك.

وبغية تجنب المواجهة المسلحة، نعتقد أنه من الضروري المضي قدما نحو تحقيق هدف نزع السلاح النووي ذي الأولوية. ولقد أصبحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أي المنطقة التي أنتمي إليها، خالية من الأسلحة النووية بعد التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قبل ٥٠ عاما، لتصبح بذلك أول منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، وباتباع نفس طريقة التفكير بشأن عدم الانتشار، نؤكد مجددا رفضنا وإدانتنا بأشد العبارات لقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذائف تسيارية وإجراء تجارب نووية، والتي كان آخرها في ١٥ نيسان/أبريل. إن هذا الموقف يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولذا، فإننا ندعو إلى وحدة مجلس الأمن في معالجة هذه الحالة. والامتثال لقرارات المجلس أمر حاسم من أجل تحقيق هذا الهدف.

وبالمثل، نود أن نشير إلى أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل إنها وسيلة لتحقيق هدف ما. وكما ذُكر خلال الاجتماع الذي عقده وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ مؤخرا، فإن بوليفيا ترفض أيضا الجزاءات الانفرادية في هذه الحالة، كما في غيرها، ولذلك، تعتقد أن المجلس يجب أن يتخذ الإجراءات اللازمة من خلال الآليات المتعددة الأطراف.

وفي الأسابيع الأخيرة، شهد العالم تصاعد التوترات بسبب التجارب التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والانتشار العسكري من جانب الولايات المتحدة. ويمكن النظر إلى الحالة الراهنة باعتبارها تشكل أكبر تهديد باندلاع حرب نووية في هذا القرن. ونحث جميع الأطراف المعنية على تجنب أي تصعيد للخطاب أو اتخاذ إجراءات من شأنها زيادة حدة التوتر وتهديد السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الصين الاتفاق على وقف متزامن للتصعيد بهدف نزع فتيل الأزمة في شبه الجزيرة الكورية. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التخلي عن تجاربها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية، ويجب على الولايات المتحدة الامتناع عن إجراء تدريبات عسكرية في المنطقة. ويجب على الأطراف المعنية استئناف المفاوضات، مع مراعاة أن المحادثات السداسية الأطراف تمثل أنسب منتدى لهذا الغرض. ومن المهم للغاية أيضا أن تشارك بلدان المنطقة في المفاوضات بروح إيجابية، تجعل من الممكن تخفيف حدة التوترات الحالية.

والحل الوحيد لهذا النزاع هو الحل السياسي. ويجب أن نستبعد نهائيا أي بديل عسكري. وفي الحالة الراهنة المتوترة للغاية، يجب أن يسود العقل ولا بد أن نمتنع عن اتخاذ أي موقف قد يؤدي إلى استفزازات أو إلى سوء الفهم. ويجب إعطاء الأولوية لاحترام كرامة الشعوب والمساواة في ما بينها، وكذلك لحياة سكان كوكبنا.

إن الحرب هي فشل للمجلس. والحرب هي فشل للسياسة العامة. والحرب هي فشل للدبلوماسية. ولدينا التزام معترف به دوليا بإجراء مفاوضات. وأكرر: إن لدينا التزاما معترفا به دوليا بإجراء مفاوضات. ويجب أن نتجنب الأفكار والنهج العدوانية لأنه بمجرد أن نطلق شياطين الحرب من عقالها، فإن المستفيدين الوحيدين هم أولئك الذين يجنون الأرباح من ورائها.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، يود وفد بلادي بداية الإشارة إلى أن الوضع الراهن في شبه الجزيرة الكورية يشكل أحد أبرز التحديات لمنظومة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونعبر في هذا الصدد عن قلق مصر البالغ إزاء التوتر المتزايد الذي خلفته التطورات الأخيرة والتي أصبحت تشكل أحد أخطر مصادر التهديد للسلم والأمن الدوليين.

وتعيد مصر تأكيد تأييدها الكامل لكافة الجهود الرامية للتوصل إلى حل سلمي لأزمة البرنامج النووي الكوري الشمالي ولإرساء سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك مساعي إعادة توحيد الكوريتين، خاصة في ضوء علاقات مصر المتميزة والتاريخية مع كافة شعوب منطقة شمال شرق آسيا.

وتطالب مصر مجدداً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالامتثال التام لجميع التزاماتها الدولية، وفقاً لقرارات مجلس

الأمن ذات الصلة، والتخلص من أسلحتها النووية والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية دون إبطاء أو شروط. كما تؤكد مصر حرصها الكامل على بذل كافة الجهود اللازمة على المستوى الوطني لتنفيذ جميع عقوبات مجلس الأمن ذات الصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتطالب مصر المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالتعامل بشكل شامل، دون انتقائية أو ازدواجية في المعايير، مع كافة التحديات التي تواجه معاهدة عدم الانتشار النووي، حفاظاً على مصداقية وفعالية منظومة عدم الانتشار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، خاصةً في ضوء التآكل المستمر لمصداقية تلك المنظومة التي تمثل حجر الزاوية لمنظومة الأمن الدولي الأشمل.

وقد تجلت مظاهر هذا التآكل المستمر في مصداقية وفاعلية معاهدة عدم الانتشار النووي في قيام عدد محدود من الدول، ودون مبرر واضح، بالإقدام على عرقلة منظومة استعراض المعاهدة وإعاقة خروجها بنتائج موضوعية من خلال كسر توافق الآراء الذي تماشت معه غالبية الدول، إذكاءً لمواقف سياسية بعيدة كل البعد عن الالتزامات التي تفرضها المعاهدة على أطرافها، وبشكل لا يتسق مع طبيعة الرسالة الموحدة التي ينبغي إيصالها بشأن حرص المجتمع الدولي على تحقيق عالمية المعاهدة والتعاطي مع تحديات عدم الانتشار ونزع السلاح النووي من منظور شامل ومتوازن دون انتقائية.

ختاماً، فإن مصر تشجع كافة الأطراف على الالتزام بضبط النفس والسعي لاستئناف المحادثات الهادفة للتوصل إلى تسوية سلمية في أقرب فرصة. ونتوجه، في هذا السياق، بنداء إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتجاوب مع مساعي العودة للحوار والتوقف عن أي إجراءات من شأنها زيادة التوتر والتصعيد. كما نطالب كافة الأطراف الدولية الأخرى بتوفير الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية توافقية تكفل تحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين على النحو الذي تستهدفه أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ومعاهدة عدم الانتشار. ونؤكد استعداد مصر للقيام بكل الجهود الممكنة لدعم التوصل إلى تسوية سلمية لهذه الأزمة بما يكفل تحقيق السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد يون بيونغ – سي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الوزير تيلرسون على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت للغاية وإلى الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية الشاملة. إن هذه الجلسة الوزارية لمجلس الأمن، وهي الأولى على الإطلاق بشأن إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية، تُظهر الشعور بالخطر والإلحاح الذي يتشاطره جميع أعضاء المجتمع الدولي.

إن كوريا الشمالية هي الآن في المرحلة النهائية من التسليح النووي وتدعي أنها دولة حائزة للأسلحة النووية، على نحو ما هو مُعلن في دستورها المعدل. ومنذ بداية الأزمة النووية في كوريا الشمالية، قبل ربع قرن، أحرزت كوريا الشمالية تقدما هائلا في جميع برامج الأسلحة النووية وبرامج القذائف من خلال إجراء خمس تجارب نووية والقيام بالعديد من عمليات إطلاق القذائف.

وشهدنا، أولا، نموا هائلا في مخزوناتها النووية – مما كان بضعة كيلوغرامات من البلوتونيوم في عام ١٩٩٢ إلى ترسانة نووية هائلة الآن. وثانيا، شهدنا تطويرا سريعا لجميع أنواع القذائف التسيارية التي تهدد الآن بإصابة الأهداف في جميع أنحاء العالم. وأخيرا، شهدنا استعدادها لاستخدام أسلحة الدمار الشامل بالفعل كما يبدو في اغتيال أخ الزعيم الكوري الشمالي غير الشقيق بواسطة استخدام السلاح الكيميائي.

وباختصار فإن قدرات كوريا الشمالية في مجال أسلحة الدمار الشامل، علاوة على عزمها على استخدام تلك الأسلحة بالفعل، إنما يجعلاننا أكثر قربا من اللحظة الحرجة. ولا عجب أن يرى بعض الخبراء أن العالم قد أصبح في مواجهة أخطر حالة طوارئ نووية يشهدها منذ أزمة القذائف الكوبية.

وبوسع كوريا الشمالية المسلحة نوويا أن تعصف بالمشهد الأمني في شمال شرق آسيا، بل في العالم بأسره. وبوسعها أن توجه ضربة قاصمة أيضا إلى النظام العالمي القائم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتزيد من خطر حصول الإرهابيين على المواد النووية الكورية الشمالية أو التكنولوجيا المتصلة بها. ويجب علينا أن نتصرف الآن تجنبا لهذا السيناريو المرعب، وقد بتنا في سباق حقيقي مع الزمن.

فماذا يجب أن يكون ردنا؟ وكما نعلم فإن الظروف الاستثنائية تتطلب استجابات استثنائية أيضا. وكما قال أحد الخبراء ذات مرة ”إن الجنون لا يكف عن تكرار فعل الشيء نفسه مرة تلو الأخرى، ومع ذلك فهو يتوقع أن تكون هناك نتيجة مختلفة لأفعاله“. ولذا فإن ما يتعين علينا القيام به هو اتباع نهج جديد بقيادة مجلس الأمن: عدم السماح لكوريا الشمالية أن تملي علينا مخططاتها وتوقيتها. وما يزال القراران ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) تدبيرين هامين يبينان مثل هذا النهج الجديد. واستنادا إلى هذين القرارين الأكثر شمولا وقوة تمكن المجتمع الدولي من بناء وتوطيد جبهة موحدة ضد كوريا الشمالية على مدى العام الماضي. ومن جانبها، اتخذت حكومة بلدي أيضا سلسلة من التدابير الأحادية المتسقة مع الجهود التي يبذلها المجلس. وبوسعنا أن نرى أدلة على الأثر الفعلي للجزاءات عن طريق وقف تدفق العملة الصعبة إلى كوريا الشمالية، وتعميق العزلة الدبلوماسية المضروبة على بيونغ يانغ، ومنع أنشطتها غير المشروعة على جميع الجبهات. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة جهوده الرامية إلى تنفيذ تلك القرارات بصورة شاملة.

وعلاوة على ذلك، يجب على مجلس الأمن مناقشة مسألة اتخاذ تدابير عقابية إضافية ضد أي استفزازات مستقبلية، على أن يكون ذلك على نحو استباقي وليس على أساس رد الفعل، كما هو الحال حتى الآن. ولطام حذّر المجلس مرارا وتكرارا من أنه سيتخذ مزيدا من التدابير الهامة، بما في ذلك فرض الجزاءات في حال المزيد من الاستفزازات. ولكن ربما لا تزال بيونغ يانغ تتوهم أن مجلس الأمن لن يتخذ سوى إجراءات محدودة، وأن بإمكانها تجاهل سلطة الأمم المتحدة والسخرية منها.

ولكي تتخذ بيونغ يانغ من الإجراءات ما يمكّنها من إحداث تغيير استراتيجي لحساباتها هذه، فضلا عن إحداث تغيير داخلي، فإن بوسعنا اتخاذ تدابير قوية فعالة مثل وقف تصدير وتوريد النفط الخام إلى كوريا الشمالية، وضمان الوقف التام لتدفق عائدات كوريا الشمالية بالعملات الصعبة، وعلى سبيل المثال، وقف جميع واردات الفحم من كوريا الشمالية، فضلا عن النظر جديا في ما إذا كانت كوريا الشمالية – بوصفها منتهكا متعمدا، مؤهلة لأن تكون عضوا في الأمم المتحدة، علاوة على خفض العلاقات الدبلوماسية معها.

ولأكن واضحا: فإن هدفنا ليس إرغام كوريا الشمالية على الخضوع والإذعان، وإنما إعادتها إلى طاولة المفاوضات من أجل نزع السلاح النووي الحقيقي. ويجب علينا التحلي باليقظة حيال نوايا بيونغ يانغ. فهي ليست معنية بالتفاوض المؤدي إلى نزع أسلحتها النووية. وبدلا من ذلك، فإن الخطة التي تلعب عليها هي أن يتم الاعتراف بها بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية، ومن ثم يتسنى لها التفاوض على نزع السلاح النووي. وفي الأسبوع الماضي هذا، أوضح نائب الممثل الدائم لكوريا الشمالية لدى الأمم المتحدة نفسه أن المحادثات المعنية بجعل بلده خاليا من السلاح النووي لا يمكن أن تكون بداية موفقة لأي محادثات.

وفي ظل ظروف كهذه، فلا يمكن أن يكون الحوار من أجل الحوار خيارا. ولئن كان التاريخ سيلقننا درسا، فإنه

يتمثل في عدم تكرار ذلك النهج الفاشل المجرّب سلفا. ولم نترك حجرا ليُقلب على وجه الأرض على مدى السنوات الـ ٢٠ الماضية أو نحوها في التصدي لهذا التهديد، ولم ندخر جهدا في هذا الصدد. لكن، وبالرغم من ذلك العدد الذي لا يحصى من المفاوضات والاتفاقات مع هذا النظام المحنّك في انتهاك النظم والقواعد بلا منازع، لم نمض خطوة واحدة للأمام، بل عدنا مرة أخرى إلى المربع الأول بسبب خداع كوريا الشمالية وحنثها للوعود. ولم يفعل مسؤولو النظام سوى كسب الوقت لتمكينه من مواصلة تطوير ترسانته من أسلحة الدمار الشامل. وعلينا أن نكسر نهائيا هذه الحلقة المفرغة من الاستفزازات والمفاوضات ثم الاستفزازات على نحو يكافئ سوء سلوك كوريا الشمالية. ولا يتمثل هدفنا في اتخاذ أنصاف التدابير لأجل الحفاظ على سلام زائف، وإنما يتمثل هدفنا في تفكيك الأسلحة النووية لكوريا الشمالية وبرامج قذائفها بصورة كاملة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق منها .

أخيرا، وإذ نتصدى للمسألة النووية لكوريا الشمالية هذه، يجب علينا ألا نغفل عن تهديد خطير آخر مصدره كوريا الشمالية أيضا، ألا وهو برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وقد نص القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) على أن تتخلى كوريا الشمالية عن جميع أسلحتها الكيميائية والبيولوجية وبرامجها ذات الصلة بالأسلحة. وأرحب في ذلك الصدد، بالرسالة المشتركة الموجهة من الأمين العام غوتيريش، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أوزومجو، التي دعيا فيها كوريا الشمالية إلى الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويخبرنا التاريخ كيف أدى عجزنا عن مكافحة طموحات النازية في النصف الأول من القرن العشرين إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وما لم نتصد لاستفزازات كوريا الشمالية المتكررة بطريقة حازمة، فإننا لن نفعل شيئا سوى زيادة إغراء ذلك النظام الاستفزازي في بيونغ يانغ. في ذلك الصدد، وفيما إذا أقدمت كوريا الشمالية على إجراء تجربة نووية سادسة أو أطلقت قذيفة تسيارية عابرة للقارات، فإن من شأن ذلك أن يحدث تغييرا في قواعد اللعبة بالنسبة لنا جميعا. وعليه، فإن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي بأسره في هذا الوقت رص صفوفه في جبهة موحدة غير مسبوقة ضد كوريا الشمالية. وهذه هي الفرصة الأخيرة لكسر هذه العملية وعكس مسارها. ويقع علينا جميعا عبء هذه المسؤولية الجسيمة.

وفيما يتعلق بنشر منظومة دفاع البطاريات في المناطق المرتفعة في بلدي كخطوة أخيرة، فهي ليست سوى تدبير دفاعي بحت في مواجهة التهديد الذي تشكّله لنا كوريا الشمالية. وهي لا تستهدف أي بلد ثالث. وعلاوة على ذلك، فإن التدريبات العسكرية السنوية التي تُجرَى بصورة مشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية إنما هي تدريبات دفاعية وتتسم بالشفافية. وهي ليست مماثلة لالتزامات كوريا الشمالية بموجب قرارات مجلس الأمن.

وما دامت هذه هي المرة الأخيرة التي أحضر فيها في مجلس الأمن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني للدعم الثابت الذي قدمه لي ولحكومة بلدي أعضاء مجلس الأمن خلال السنوات الأربع الماضية في مواجهة التحديات النووية وتحديات القذائف التي تثيرها كوريا الشمالية. وأؤكد للأعضاء أن جمهورية كوريا ستظل شريكا نشطا في جهود المجلس الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان إضافي بصفتي وزير خارجية الولايات المتحدة.

أولا، أعرب عن تقديري لجميع البيانات التي أُدلي بها. وقد تلقيت تلك البيانات بذات الروح البناءة التي أُدليت بها كما أعلم.

وأود أيضا أن أنوه بحضور عدد كبير من السفراء معنا اليوم. ويزيد وجودهم من أهمية هذه المسألة، فضلا عن كونه

دليلا واضحا على أهمية هذا الأمر بالنسبة للمجتمع الدولي. وأرحب بحضورهم وأعرب عن تقديري لوجودهم هنا.

ومثلما تم التأكيد عليه مرارا في العديد من البيانات اليوم، فإن كوريا الشمالية لم تفِ بالتزاماتها السابقة، وأنها قطعت على نفسها وعودا نكصت عنها. ولئن كانت هذه الهيئة قد نفَّذت تنفيذا كاملا القرارات التي اتخذتها في الماضي وساندت بقوة إنفاذ الجزاءات وحرصت على الامتثال التام لها، فربما تفادينا اليوم مواجهة التوترات المتصاعدة التي نواجهها اليوم.

ولن نعود إلى طاولة المفاوضات مع كوريا الشمالية مثلما فعلنا في السابق، ولن نكافئ انتهاكاتها للقرارات السابقة، ولن نكافئ سوء سلوكها في المحادثات السابقة، ولن ننخرط في محادثات مع كوريا الشمالية إلا حين تبدي هي حسن النية والالتزام بالتقيد بقرارات مجلس الأمن والوفاء بوعودها السابقة بوقف برامجها النووية.

ولذلك السبب، فإنه يجب على جميع البلدان أن تمتثل امتثالا تاما بالقرارات التي اتخذتها هذه الهيئة في الماضي – فلا تراخ في التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة. وقد دعونا إلى فرض تلك الجزاءات في مجالات أخرى أيضا وعلى أساس طوعي. وندعو جميع البلدان إلى المشاركة في ممارسة الضغط على كوريا الشمالية على الصعيد العالمي. فتلك هي الطريقة التي يصبح بها صوتنا مسموعا باتخاذ الإجراءات الملموسة. ومن شأن أي فشل في اتخاذ الإجراءات اللازمة أن ينتقص من تصويت الدول الأعضاء على تلك القرارات في الماضي، بل ينتقص من تصويتها على القرارات المقبلة أيضا. ليس ذلك فحسب، بل من شأنه أن يقلل من قدر مقاعد الدول نفسها في هذا المجلس. وعليه، يجب على جميع أعضاء المجلس الامتثال التام والكامل للقرارات التي يتخذها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.